



مجلة جامعة أم القرى
لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني: <https://uqu.edu.sa/jill>



A proposed approach to establish an investment fund for Social Development Bank in Saudi Arabia

تصور مقترح بإنشاء صندوق استثماري لبنك التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

Mohammed Bn H. Al-Zahrani

محمد بن حسن بن سعد الزهراني

College of Islamic Economics and Finance, Umm Al-Qura University

الجهة العلمية: كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية جامعة أم القرى

Received: 7/9/2022

Revised: 16/11/2022

Accented: 28/11/2022

تاريخ التقديم: 2022/9/7 تاريخ إرسال التعديلات 2022/11/16 تاريخ القبول: 2022/11/28

الملخص

هدفت الدراسة الى بناء تصور مقترح لصندوق استثماري في بنك التنمية الاجتماعي يمكن من خلاله الاستجابة للتحديات التي تواجه البنك سواء في جهة الطلب على خدماته التمويلية من قبل طالبي التمويل لمشروعاتهم المحتملة، ومن جهة عرض الموارد المالية القابلة للإقراض والتي توصف بمحدوديتها، وباحتمال عدم استقرار حجمها. وقد خلصت الدراسة ببناء استدلاي وفق مقدمات كلية مسلم بها إلى ان تنفيذ المقترح ووجود ذلك الصندوق يؤدي إلى رفع مستوى القدرات التمويلية للبنك، وزيادة عدد مشريع القطاع مما يعني الاسهام في تحقيق الهدف الاستراتيجي المرسوم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رؤية المملكة 2030، وان تلك النتائج بنيت في ضوء الفكر التمويلي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: صناديق الاستثمار، التمويل الإسلامي، بنك التنمية الاجتماعي، صندوق إلكاة.

Abstract

The study aims at constructing a theoretical proposed investment fund in the Bank of Social Development through which it could respond the challenges faced by the bank in terms of demand on financial services for the proposed projects on one side, and on the other side, the supply of financial resources available for lending but in limited amount and unsustainable volume.

The study ended up with constructing a model based on the established facts that the application of the proposed fund and its availability will lead to raise the level of financial capabilities of the bank and increase of the number of projects in the sector which will help to contribute in the realisation of strategic objectives in the sector of small and medium sized enterprises projects in the kingdom's vision 2030 and these results made in the light of Islamic finance.

Keywords: Islamic Finance, Social Development Bank, investment funds, Zakat Fund.

مقدمة:

استيعاب ولو نسبة ما من هذه القوى العاملة في مشروعات خاصة بهم يعد من السياسات الاقتصادية لمكافحة البطالة من جهة، وفي مقابلها الفقر من جهة أوسع.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من الآتي:

- تعزيز القدرات التمويلية لبنك التنمية الاجتماعي بزيادة موارده المالية من خلال النشاط الاستثماري للصندوق المقترح.
- استغلال الأصول المالية وغير المالية المملوكة للبنك بتحويلها إلى استثمارات مدرة للدخل عبر الأسواق المالية والعقارية.
- المساهمة في دعم بنك التنمية الاجتماعية في تحقيق أهدافه الاجتماعية والمالية والاقتصادية وفي ضوء التمويل الإسلامي.

أهداف البحث:

- التعريف بطبيعة بنك التنمية الاجتماعي.
- الكشف عن طبيعة التداخل التكاملي بين التمويل الإسلامي وبنك التنمية الاجتماعي في خدمة قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة.
- تصميم تصور مقترح لتفعيل الدور الوظيفي والمقصد التمويلي الإنتاجي لبنك التنمية الاجتماعي.

- مشكلة البحث.

وبجمع ما تقدم يتضح أنّ المشكلة التي تعد تحدياً لبنك التنمية الاجتماعي هو في محدودية موارده المالية القابلة للإقراض، وأنّ هذا الوضع يعظم التفكير في إيجاد آلية يمكن من خلالها معالجة ذلك التحدي، وهو ما يمثل مشكلة الدراسة.

- أسئلة البحث:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما التصور المقترح لدعم الوظيفة التمويلية ذات الطابع الاقتصادي لبنك التنمية الاجتماعي، وفي ظل تلك الأوضاع الراهنة؟
- كيف يمكن أن يسهم التمويل الإسلامي في تفعيل الدور التمويلي لبنك التنمية الاجتماعي؟
- ويندرج في ظل السؤالين السابقين التساؤلات الفرعية الآتية:
- ما تعريف التمويل الإسلامي؟ وما هي أهم خصائصه؟
- ما المدى الطبيعي للتداخل التكاملي بين التمويل الإسلامي

تشهد اقتصاديات العالم على اختلاف معدلات نموها وتباين مستوياتها التنموية تحديات عدة، منها: التحدي المالي، حيث ظهور عجز في موازنات حكومات دول العالم، وما صاحب ذلك من بروز ظاهرة الدين العام ومحاطرها، وما ترتب على ذلك من تدويل لبرامج الإصلاح المالي ومن أهدافه خفض الانفاق العام بالأساليب المختلفة (ترشيد، خصخصة، ...)، وصولاً إلى التوازن المالي، وحيث إنّ اقتصاد المملكة العربية السعودية من ضمن الدائرة الدولية فإنّه كذلك يتعرض لعدد من التحديات التي منها تحدي عجز الموازنة العامة للدولة الذي تمت معالجته من خلال برنامج الضبط المالي — أحد برامج رؤية المملكة 2030-، ومن آليات البرنامج خفض الإنفاق عبر ترشيده، والتحقق من كفاءته، وفي جانب الإيرادات توسيع وعائها، ولا شك أنّ لذلك انعكاسات على المخصصات المالية لمرافق وأجهزة الدولة، وحيث إنّ بنك التنمية الاجتماعي من أجهزة الدولة فإنّ ميزانيته عرضة للتأثر، ولاسيما وأنّ أهم مصادر موارده المالية القابلة للإقراض ما يخصص له في الميزانية العامة.

وكذلك فإنّ من سياسات برنامج الضبط المالي اعتماد الأجهزة والمرافق الحكومية على تمويل ولو جزء من مصروفاتها الإدارية والتشغيلية بمواردها الذاتية، ومن ذلك فيما يخص بنك التنمية الاجتماعي التفكير في الرسوم على نشاطه التمويلي للمشروعات الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة؛ مما قد يثير شبهة أنّها فوائد ربوية، وقد يتأكد ذلك بتباين معدلات الرسوم بحسب أحجام القروض، وما يترتب على ذلك من عزوف عن طلب التمويل من قبل المستفيدين، ولاسيما التي تريد استثمار قوتها العملية في المال المقدم من البنك، وهو ما يعني وجود خسارة على مستوى الاقتصاد الجزئي حيث عدم تزايد عدد تلك المشاريع، وتفاقم الآثار السلبية للبطالة، ونحو ذلك، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي تدين نسبة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي، وكل ذلك يتضاد مع هدف استراتيجي لذلك القطاع في رؤية المملكة 2030، ويتمثل في زيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 22% كما هو مرصود في عام 2016 إلى 35% (1)

وكذلك فإنّ زيادة عدد القوى العاملة ولاسيما خريجي الجامعات يشكل تحدياً للدولة من حيث تأمين فرص العمل، ومن ثمّ فإنّ

(1) الموقع الإلكتروني لمنصة منشآت/ <https://www.alyaum.com/articles/>

السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى ان متطلبات تأسيس الصناديق الاستثمارية في العراق بأبعادها المختلفة حيث تقنية المعلومات، والخبرات الفنية لإدارة الصناديق متوافرة فضلاً عن وجود رغبة لدى المستثمرين العراقيين لاستثمار مدخراتهم في تلك الصناديق.

دراسة (ياسين، 2021م)⁽⁵⁾ تناولت الدراسة إبراز مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع المحلية بولاية الشلف، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الصندوق استطاع أن يرفع مستوى القدرات الإنتاجية المحلية بزيادة الاستثمار في العديد من المشاريع والحد من الفقر والبطالة.

الإضافة العلمية: تقديم مقترح بتأسيس صندوق استثماري لبنك التنمية الاجتماعي وفي ضوء التمويل الإسلامي.

تبويب البحث:

المبحث الأول: بنك التنمية الاجتماعي: النشأة والأهداف والمهام والهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف ببنك التنمية الاجتماعي.

المطلب الثاني: أهداف بنك التنمية الاجتماعي ومهامه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والخدمات التمويلية لبنك التنمية الاجتماعي.

المبحث الثاني: تصور نظري مقترح لصندوق استثماري في بنك التنمية الاجتماعي.

المطلب الأول - تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه.

المطلب الثاني — الالتقاء الطبيعي بين التمويل الإسلامي وبنك التنمية الاجتماعي.

المطلب الثالث — تصور نظري مقترح لصندوق استثماري في بنك التنمية الاجتماعي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في بيان طبيعة البنك وأهدافه ومهامه. كما يستخدم المنهج التحليلي في بيان الطبيعة التكاملية بين التمويل الإسلامي وبنك التنمية الاجتماعي، والمنهج البنائي التكويني في جانب التصور المقترح.

فيصل الجليحاي.

(5) " استثمار أموال الزكاة كآلية للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية المحلية في الجزائر صندوق الزكاة ولاية الشلف أمودجا"، دحامي ياسين، ونوي الحاج.

وبنك التنمية الاجتماعي في خدمة قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة؟

— ما طبيعة بنك التنمية الاجتماعي؟

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة نظرها في كيفية بناء التصور المقترح، حيث إنشاء صندوق استثماري لبنك التنمية الاجتماعي دون تناول الصياغة النظامية/القانونية لذلك التصور⁽²⁾

افتراض البحث:

تعمل الدراسة في بناء تصورها المقترح في ظل افتراض التوجه نحو مجال التمويل لقطاع المشروعات الصغيرة والناشئة الذي يعد النشاط الثاني من الأنشطة التمويلية لبنك التنمية الاجتماعي.

الدراسات السابقة.

في حد علم الباحث أنّه مع تلك المتغيرات الحادثة في محيط البنك لا توجد أي دراسة تسعى إلى تقديم ما يمكن أن يكون آلية تسهم في الخروج من دائرة انكماش محتمل في نشاطات البنك التمويلية، وإن كان هذا خاصاً بموضوع الدراسة، فإنّه بمراجعة الدراسات السابقة في مجال الصناديق تم رصد كم غير قليل، وعليه تقتصر الدراسة على بعضها، وذلك على النحو الآتي:

دراسة (سمك، 2000م)⁽³⁾ تناولت الدراسة موضوع تقييم صناديق الاستثمار المحلية في دولة مصر، من حيث نشأة وهيكل صناديق الاستثمار، وتحليل الأداء المالي لتلك الصناديق عبر المقاييس المشهورة في هذا المجال، وتوصلت الدراسة الى نتائج عدة منها: ضعف أداء صناديق الاستثمار في جمهورية مصر العربية، والتغيرات الحادة في محافظ هذه الصناديق، فضلاً عن تدني كفاءة سوق المال المصري، ودعت الدراسة في توصياتها إلى زيادة عدد الصناديق من خلال توعية المستثمرين باختلاف شرائحهم الدخلية الى الاستثمار في صناديق الاستثمار المحلية.

دراسة (الجليحاي، 2019م)⁽⁴⁾ تناولت الدراسة دور صناديق الاستثمار في تعزيز أداء بعض المؤشرات المالية للأسواق المالية، والتعرف على متطلبات إنشاء صناديق الاستثمار ومدى توافرها في العراق، ودراسة تجربة الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية

(2) لكونه من تخصص أهل فن القانون الإداري بالذات

(3) " تقييم أداء صناديق الاستثمار المحلية في جمهورية مصر العربية" نجوى عبدالله سمك.

(4) صناديق الاستثمار وانعكاسها على بعض مؤشرات الأسواق المالية، جهاد

المبحث الأول: بنك التنمية الاجتماعي: النشأة والأهداف

والمهام والهيكل التنظيمي.

لقد ركزت رؤية المملكة 2030 على الدور الاقتصادي، والاجتماعي للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة فجعلت من دعم، وتعزيز، وتنمية هذا الدور أحد الأهداف الاستراتيجية في الرؤية الذي يتمثل في زيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة، والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 22% كما هو مرصود في عام 2016 إلى 35%، وأن يكون اقتصاد المملكة في المرتبة 15 عالمياً بحلول 2030، بمساهمة تصل إلى 2.2 ترليون دولار⁽⁶⁾ وحتى يمكن تحقيق ذلك سعت الرؤية إلى تطوير بنك التسليف والادخار على مستوى الاسم وعلى مستوى الموارد المالية، وعلى مستوى أهدافه، وعلى مستوى وظائفه.

وعلى هذا صدر قرار مجلس الوزراء في عام (2016م) بتغيير مسمى بنك التسليف والادخار إلى بنك التنمية الاجتماعي ليكون أحد الآليات التمويلية، والداعمة فنيا ولوجستيا لقطاع المشروعات الصغيرة والناشئة بالإضافة إلى الرعاية، والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل.

ثانياً: تعريف بنك التنمية الاجتماعي:

يمكن للدراسة أن تعرف بنك التنمية الاجتماعية على أنه: "مؤسسة مالية حكومية ذو شخصية اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا تمول وترعى المشاريع الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة وتعزز من الأمان الاجتماعي مستهدفة بأحكام الشريعة الإسلامية".

المطلب الثاني: أهداف بنك التنمية الاجتماعي ومهامه.

أولاً: أهداف بنك التنمية الاجتماعي:

يستهدف بنك التنمية الاجتماعي، في تصميم سياساته، والقيام بمهامه، بالأهداف المرسومة من نظام البنك، ومن تلك الأهداف ما يأتي:⁽⁷⁾

- 1- تمويل بدون فائدة وخدمات غير مالية للمشاريع الصغيرة والناشئة.
- 2- إتاحة قروض بدون فائدة، وخدمات غير مالية للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- 3- توفير تمويل بدون فوائد لذوي الدخل المحدود من المواطنين.
- 4- تقديم الدعم المؤسسي الفني، والإداري للمنشآت المستفيدة من خدمات البنك لرفع كفاءتها وزيادة فرص نجاحها.

ثانياً: مهام بنك التنمية الاجتماعي:

يقوم بنك التنمية الاجتماعي في سبيل تحقيق أهدافه بالمهام الآتية:⁽⁸⁾

يعد بنك التنمية الاجتماعي الجهاز التمويلي الذي تمارس من خلاله حكومة خادم الحرمين الشريفين الوظيفة الاجتماعية ذات الطابع التنموي (الكفاية التكافلية) حيث يتم تقديم التمويل بأنواعه المختلفة للشرائح الاجتماعية المحدودة الدخل، والتي تعاني من عدم القدرة على مواجهة الأحوال والظروف الاقتصادية، وكذلك وظيفة الإغناء للفئة الاجتماعية التي لديها القدرة على العمل، وغير المالكة لرأس المال الممكن من قيامها بما يديم غناها، وذلك بتكوين مصادر دخلية مستدامة. ويتناول هذا المبحث: التعريف ببنك التنمية الاجتماعي عبر لمحة تاريخية لمرحلة تأسيسه وبيان أهدافه، ومهامه، وهيكله التنظيمي ومصادر موارده المالية، فضلاً عن خدماته التمويلية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف ببنك التنمية الاجتماعي.

أولاً: لمحة تاريخية وسياقية لبنك التنمية الاجتماعي:

لقد جاءت مرحلة تأسيس بنك التنمية الاجتماعي طورا مؤسسياً على مرحلتين تاريخيتين بدأت بمرحلة تأسيس بنك التسليف، والمرحلة الثانية بنك التسليف والادخار، ثم جاء الطور الثالث من أطوار التحول التي مر بها هذا البنك مع تغيير في مسماه، وفي هيكل أهدافه، ومهامه مختلفاً حيث وجود سياق اقتصادي على مستوى محلي وعلى مستوى خارجي استدعى التفاعل مع تلك التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية، ومنها:

تنامي الأهمية الاجتماعية، والاقتصادية لقطاع المشروعات الصغيرة، والمتوسطة على المستوى الدولي وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني من خلال توجيه النظر لما يواجه هذا القطاع من تحديات تأتي على قمتها صعوبة التمويل للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة مع وجود مؤسسات التمويل ممثلة في المصارف التجارية التقليدية التي تقصر أدواتها الإقراضية عن الاستجابة لتلك النوعية من المشاريع، فضلاً عن ارتفاع تكلفة العملية الإقراضية هذا إلى جانب الاحتياجات التدريبية المتعلقة بمهارات إدارة المشاريع بأنواعها المختلفة، ولهذا الوضعية بمعانها التي تتسم بطابع تمويلي وجدت حكومة خادم الحرمين الشريفين أن تنمية ونمو قطاع المشروعات الصغيرة، والمتوسطة يستدعي ايساع الجهاز التمويلي القائم في جهاته المختلفة حتى يتمكن من القيام بدعم ورعاية قطاع المشروعات الصغيرة، والناشئة، والمتوسطة وفق المستهدفات المرسومة له.

(8) نظام بنك التنمية الاجتماعي، ص 7

(6) الموقع الإلكتروني لمنصة منشآت <https://www.alyaum.com/articles/>

(7) نظام بنك التنمية الاجتماعي، المادة الرابعة، ص 8

ط - الأوراق المالية والضمانات على مختلف أنواعها.
 ي - الأموال أو المخصصات التي يقدمها الغير على سبيل الهبة أو الوقف.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والخدمات التمويلية لبنك

التنمية الاجتماعية:

بعد ان تم التعريف بنك التنمية الاجتماعي والكيفية لتأسيسه، وبيان أهدافه، ومهامه، تعرض الدراسة في هذا المطلب لبيان الخدمات التمويلية، وخارطته التنظيمية، وعلى النحو الآتي.

أولاً: الخدمات التمويلية لبنك التنمية الاجتماعي.

قبل الذهاب إلى عرض الخدمات التمويلية ممثلة في البرامج التي يقدمها بنك التنمية الاجتماعي، تعرف الدراسة بالصيغة التمويلية التي يستخدمها بنك التنمية الاجتماعي، وعلى النحو الآتي:

1 - الأداة التمويلية لنشاطات بنك التنمية الاجتماعي.

يستخدم بنك التنمية الاجتماعي صيغة أساسية ألا وهي صيغة التمويل بالقرض الحسن، وعليه فإن الدراسة تتناول التعريف بالقرض الحسن، وبيان دور الفكر التمويلي الإسلامي في إخراجه من الطابع الفردي إلى كونه أداة تمويلية يمكن أن تحقق مقاصد اجتماعية واقتصادية على المستويين الجزئي والكلبي وإلى البيان.

1 - 1 - 1 - التعريف اللغوي⁽¹⁰⁾

أصل القرض في اللغة القطع، ومن الالفاظ الموصولة به السلف.

1-1-2. التعريف في الاصطلاح الفقهي.

توجد عدة تعريفات للقرض في المدونات الفقهية، ولكونها على اتفاق في المعاني مع محدودية الاختلاف في المباني فإن الدراسة تعتمد إلى الاختيار المبني على كون التعريف يمثل الحد المتوسط بين جميع المذاهب الفقهية، والذي يمثل فيما أوردته الموسوعة الفقهية الكويتية حيث عرفت القرض بأنه: "تمليك مال، لمن يرد بدله، دون زيادة مشروطة أو متعارف عليها"⁽¹¹⁾

1-1-3. تعريف القرض كأداة تمويلية للبنك.

يمكن للدراسة أن تعرفه بأنه: "إتاحة مال مخصوص من قبل بنك التنمية الاجتماعي للفتحات المستفيدة للتصرف فيه على أن يرد بدله دون زيادة" فالبنك يمنح قروضه لجهة المشروعات سواء للتأسيس و/أو للتوسع في المشروعات القائمة، وكذلك بمول احتياجات

1- تقديم القروض الحسنة لتمويل المشروعات الصغيرة والناشئة، والبرامج الإنتاجية والمدرة للدخل (كبرنامج الأسر المنتجة) وعلى أساس الكفاءة الاقتصادية وبما يستجيب لرؤية المملكة 2030 وفي حدود السقف التمويلية التي يضعها بنك التنمية الاجتماعي.

2- تقديم الدعم التمويلي للجمعيات، والمؤسسات الأهلية لما لها من دور تعزيزي في التكافل الاجتماعي عبر الفئات المستهدفة.

3- تقديم خدمات غير مالية للفئات المستهدفة والمحددة في قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة، وللجمعيات والمؤسسات الأهلية كبرامج التدريب وتنمية المهارات الإدارية والترويج من خلال المعارض، وكذلك المشورة الفنية ونحو ذلك.

4- العمل على ابتكار وتطوير الصيغ التمويلية والبرامج التي تستجيب لاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة من قبل البنك.

5- تقديم القروض الاجتماعية الحسنة لذوي الدخل المحدود من المواطنين بما يمكنهم من مواجهة تكاليف الحياة المعاشية.

6- إعداد سياسات تنمية قطاع المشاريع متناهية الصغر ورعايتها بما يعزز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- تحفيز القطاع الخاص لإنماء دوره في المسؤولية الاجتماعية.

8- قبول الهبات والتبرعات وما يوقف من الأوقاف.

ثالثاً: رأس مال بنك التنمية الاجتماعي وموارده:

تتكون الموارد المالية لبنك التنمية الاجتماعي مما يلي:⁽⁹⁾

أ - رأس مال البنك.

ب - الودائع الحكومية.

ج - الرسوم.

د - الدخل الناتج من استثمار أموال البنك وأرصده وممتلكاته.

هـ - المخصصات أو الأموال التي تعين الحكومة بما البنك على سبيل الهبة أو القرض.

و - القروض والودائع التي يقدمها البنك المركزي السعودي وغيره من الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الخيرية.

ز - الودائع التي يودعها الجمهور وتضمن الحكومة تسديدها.

ح - سندات الادخار.

(9) نظام البنك الاجتماعي المادة السابعة الفقرة 1 ص 9.

(10) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، ج 10، ص 136

(11) الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة من العلماء، ج2، ص 25

التمويل الإسلامي لتقيس مساهمة مؤسسات التمويل بالقرض الحسن⁽¹³⁾

2 - الخدمات والمنتجات التمويلية للأعمال.

1 - 2- مفهوم تمويل الاعمال:

أنشئ بنك التنمية الاجتماعي بهدف تقديم الأموال القابلة للاقتراض إلى قطاع الأعمال من المشروعات الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة، وذلك لتأسيس مشروعات صغيرة جديدة أو تحديثها والتوسع في مشروعات صغيرة قائمة وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية بتنوعاتها القطاعية وعلى هذا يمكن حد تمويل الأعمال بأنه: "إقراض الأموال اللازمة لتأسيس المشروعات الصغيرة والناشئة وتحديث القائمة منها وفق الإجراءات المرسومة من قبل بنك التنمية الاجتماعي".

2- 2- هدف التمويل للأعمال:

يستهدف تمويل الأعمال تأسيس المشروعات الصغيرة والناشئة وكذلك مشروعات الأسر المنتجة وتطوير القائم منها بما يؤدي إلى وجود مصادر دخلية لتلك الفئات المستفيدة. وتحفيز الفئات المستفيدة ولا سيما فئة الشباب من الاعتماد على العمل الحر والكسب باليد. ومن خلال هذين الهدفين يمكن الوصول إلى هدف رفع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، وتوليد فرص العمل للمواطنين، وتعزيز المحتوى المحلي.

والدلائل الإحصائية شاهدة على ذلك ففي عام 2021م زاد معدل نمو التمويل للأعمال بنسبة (42%) عن العام 2019م ووصل مبلغ التمويل للمشروعات الصغيرة والناشئة (2,4) مليار ريال حيث استفادت منه 6400 منشأة⁽¹⁴⁾

3 - 2- منتجات وبرامج تمويل الأعمال⁽¹⁵⁾

لقد صمم بنك التنمية الاجتماعي العديد من المنتجات والبرامج التي من خلالها يتم تمويل قطاع الأعمال من المشروعات الصغيرة والناشئة، وكذلك تمكين أصحاب الدخول المحدودة والأسر المنتجة من وسائل إنتاج مدرة للدخل تعينها على تحسين مستواها المعيشي، ويمكن ابرازها في الجدول التالي.

جدول رقم (1) برامج ومنتجات تمويل الأعمال لبنك التنمية الاجتماعي

المواطنين والأسر محدودي الدخل. وفي كلا الجهتين يتحصل البنك على هذه الأموال المقرضة مرة أخرى وفي شكل منجم/ أقساط من قبل المقترضين. وعليه بالإجمال تعد القروض الخالية من فائدة الربا هي الصيغة الأساسية التي يعتمد عليها البنك في منح التمويل للفئات المستفيدة.

2 - 1- المقاصد الاجتماعية والاقتصادية للقرض الحسن.

باستقراء الآيات الكريمة التي ورد فيها لفظ القرض يتضح منها أنه مع كونه من المنذوبات إلا أن السياق القرآني يعظم القيام به من خلال تعظيم المنافع الأخروية والدنيوية التي يحصل عليها المقرض — إذا اصطحب النية — (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۗ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) "سورة البقرة آية 245" ولا يقف تعظيم المنافع على ذات المقرض بل يتعدى ذلك ليعم نفعه على المستوى الكلي حيث ترسيخ قيم التراحم والتكافل، والتعاون في مكافحة الفقر، ومصادره كالبطالة مثلاً، وبناء على هذه المنافع المتكاثرة قام الفكر التمويلي الإسلامي باستثمار جهوده الفكرية والتخصصية في إظهار القرض الحسن أداة تمويلية تحقق مقاصد اجتماعية واقتصادية، وذلك ببناء نموذج تحليلي تستمد مادته من كون القرض تعزيزاً للسلوك الإيثاري الذي بدوره يدعم التماسك المجتمعي حتى يجعله كالبنبان المرصوص. وكذلك من كونه عملية مالية تحويلية تنتقل فيها الأموال من طرف يملك إلى من لا يملك أما ليوفي باحتياجاته المعيشية، وإما ليغني نفسه ويكفيها بمزج العمل بالمال في أي نشاط اقتصادي.

ومن خلال هذا النموذج التحليلي انطلقت دراسات الفكر التمويلي الإسلامي في بناء نماذج عملية تجريبية يتم استخدام القرض الحسن أداة تمويلية، ومن ذلك أن الفكر التمويلي الإسلامي سعى إلى دفع المصارف الإسلامية لاستخدام القرض الحسن آلية تمويلية تحقق من خلالها المصارف مقصدها الاجتماعي الذي يعد من خصائصها الفارقة عبر تأسيس صندوق للقرض الحسن، وبالفعل قامت بعض المصارف الإسلامية بإنشاء صندوق للقرض الحسن⁽¹²⁾ وفي خطوة تحليلية متقدمة جاءت دراسات في الفكر

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- 2001. 2015م، "حمو مريم، موحابالحى

زهرة، ص 47 - 58.

(14) التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعي، 2021م ص 17

(15) التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعي، 2021م، ص 25

(12) من مثل بنك دبي الإسلامي وبنك ناصر الإسلامي وغيرها

(13) "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة — دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" محسن ناصر وآخرون. ص 189 — 193؛ "الدور التمويلي للزكاة بصيغة القرض الحسن وأثره على التنمية"، غميم راوية، ص 6 - 14؛ "القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات

أنواع المنتجات والبرامج	هدف التمويل
الناشي	تقديم تمويل لرواد الأعمال
التميز افق	تقديم تمويل للمنشآت المتميزة لتقديم تمويل الدورة التشغيلية ودعم التوسع الرأسمالي للمنشآت القائمة في مختلف القطاعات
نقاط البيع	تقديم تمويل للمنشآت الصغيرة التي تتعامل من خلال اجهزة نقاط البيع
سيولة	تمويل الاصول والدورة التشغيلية للأنشطة الجديدة والقائمة
رواد الأعمال	تمويل الاصول والتكاليف التشغيلية للكيانات التجارية الجديدة
نفاذ	لزيادة الدخل الفردي وضمان اشتراكه عبر تملك سيارات آجرة دعم الحرفيين
مشاريع الأسر المنتجة	تمويل الجمعيات الخيرية لتقديم التمويل للمنشآت متناهية الصغر
الجمعيات الخيرية	تأهيل الجمعيات الخيرية الجديدة لتكون ضمن المؤسسات الأهلية التمويلية للمشاريع المتناهية الصغر
المؤسسات الأهلية التنموية الحالية	تخصيص محافظ تمويلية حسب احتياجاتها
مساهم	تمويل الجمعيات التعاونية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها
دائم	تحفيز الاستدامة المالية في الجمعيات الأهلية ولجان التنمية الاجتماعية
التمويل البديل	التمويل بالشراكة مع رواد منصات الترقبات المالية لتمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة

المصدر: إعداد الباحث.

الشكل رقم (1) أمثلة على التمويل الاجتماعي لبنك التنمية الاجتماعي



المصدر: إعداد الباحث.

جدول رقم (2) برامج التمويل الاجتماعي

أنواع المنتجات والبرامج	هدف التمويل	الفئة المستهدفة
تمويل الزواج	يستهدف في تمويل الزواج دعم قرار الاستقرار وبناء الاسرة	المقبلين على الزواج
تمويل الزواج	تمويل عائل الاسرة من الدخل المحدود لمواجهة الازمات المادية والتكاليف المترتبة	المحدودي الدخل
تمويل الترميم	يهدف الي إعادة وتجديد وصيانة واصلاح العيوب الإنشائية والطائرة في المنازل السكنية الخاصة	المنازل السكنية
كنف	يستهدف النساء والارامل والمطلقات في مواجهة أعباء الحياة	الأرامل والمطلقات

المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم (3) منتجات وبرامج تمويل الأعمال لبنك التنمية الاجتماعي

المنتج / البرنامج	الفئة المستهدفة	قيمة القرض بالريال
- الناشي	رواد الأعمال	300 ألف
- التميز	المنشآت المتميزة	-----
- أفق	المنشآت القائمة	10 ملايين ريال
- نقاط البيع	المنشآت الصغيرة	-
- سيولة	للمنشآت الجديدة والقائمة	-
- رواد الأعمال	المنشآت الجديدة	-
مشاريع الأسر المنتجة	الأسر المنتجة	30 ألف ريال
الجمعيات الخيرية	الجمعيات الخيرية	
المؤسسات الأهلية التنموية الحالية	الجمعيات الخيرية	
مساهم	الجمعيات التعاونية	
دائم	الجمعيات الأهلية ولجان التنمية الاجتماعية	
التمويل البديل	المنشآت متناهية الصغر والصغيرة	

المجلس ممثلاً في وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعضوية الرئيس التنفيذي للبنك وستة أعضاء يمثلون جهات حكومية وأربعة أعضاء اقتصر النظام في وصفهم دون تحديد جهاتهم حيث نص على أن يكونوا: "من ذوي الكفاية والخبرة يرشحهم الوزير". وتحدد مدة عضويتهم بثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. ويصدر تشكيل المجلس بموجب بقرار من مجلس الوزراء. وقد فصلت المادة التاسعة من نظام البنك مهام المجلس.⁽¹⁶⁾

ثانياً - الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الاجتماعي.

يقوم بتنظيم شؤون البنك وإدارة أعماله والإشراف عليها مجلس إدارة والرئيس التنفيذي وجهاز تنفيذي من الموظفين، وعلى هذا يتكون الهيكل التنظيمي والإداري لبنك التنمية الاجتماعي من المكونات الآتية:

1 - مجلس الإدارة:

يعد السلطة الإشرافية العليا على البنك ولهذا يعتبر المجلس هو أعلى قمة الهرم التنظيمي لبنك التنمية الاجتماعي. ويتألف من رئيس

جدول رقم (4) أعضاء مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعي.

(16) نظام بنك التنمية الاجتماعي المادة الثامنة.

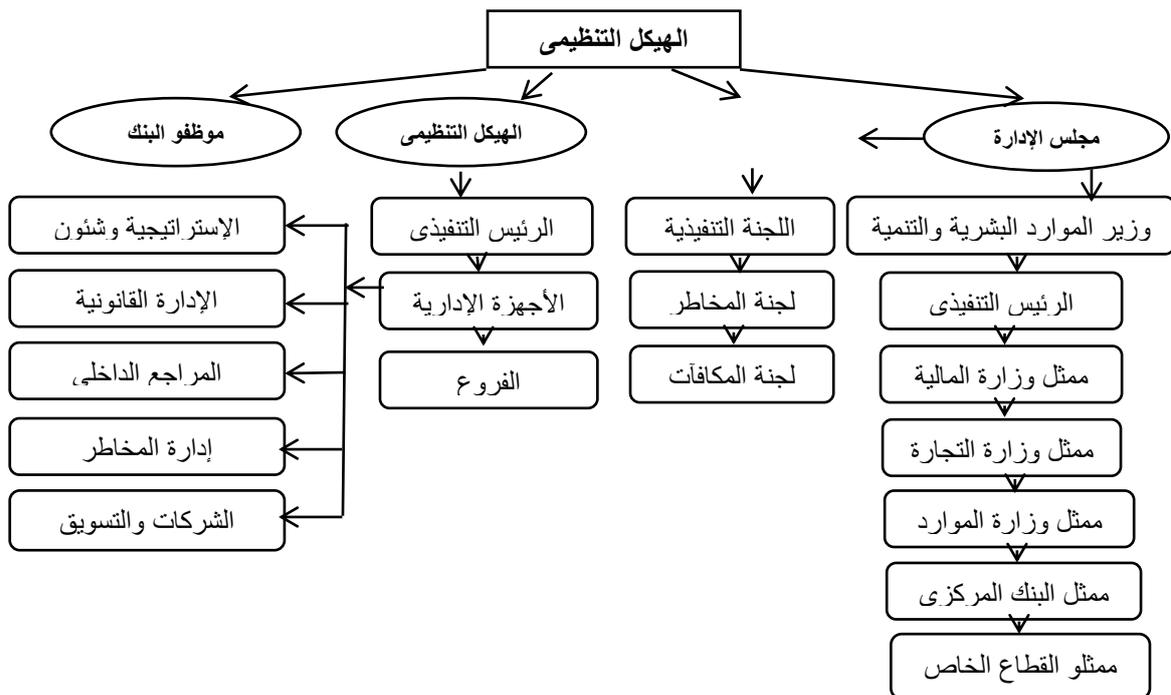
الصفة	جهة التمثيل
رئيساً	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعي
عضوا	الرئيس التنفيذي
عضوا	ممثل عن وزارة المالية
عضوا	ممثل عن وزارة التجارة
عضوا	ممثل عن البنك المركزي السعودي
عضوا	ممثل عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعي
عضوا	ممثل للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عضوا	ممثل لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
عضوا	ممثل لصندوق التنمية الوطني
أعضاء	أربعة من ذوي الكفاية والخبرة

الجدول من إعداد الباحث

2 - لجان المجلس:
وللمجلس - في سبيل تحقيق هذه الاختصاصات - تشكيل لجان دائمة من أعضائه يعهد إليها بما يراه من مهمات ومسؤوليات⁽¹⁷⁾

3 - الهيكل التنظيمي الداخلي:
يتكون الهيكل التنظيمي الداخلي للبنك من الرئيس التنفيذي الذي يتبعه تنظيمياً عدد من الأجهزة الإدارية والفروع، وبيان ذلك في الآتي:⁽¹⁸⁾
أ - الرئيس التنفيذي:
الرئيس التنفيذي ويرتبط تنظيمياً برئيس مجلس الإدارة، ويتبعه عدد الإداري.

شكل رقم (2) الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الاجتماعي



المصدر: التصميم بواسطة الباحث باستخدام بيانات البنك على الموقع الإلكتروني.

(19) التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعي 2020، ص 25

(17) التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعي، 2020، ص 19-23

(18) قد حدد نظام البنك ادارته في المواد من 25 - 34.

وبهذا الوصف التحليلي تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها: ما هو بنك التنمية الاجتماعي من حيث تعريفه، وأهدافه، ومهامه، وهيكلة التنظيمي، ومصادر موارده المالية.

الجوهريّة التي تكمن في صيغته، وأدواته التمويلية، وكذلك قواعده المعيارية الموجبة والسالبة التي تثبت مدى كفاءته، وعلى هذا نعرض تلك الخصائص والقواعد في النقاط الآتية:

1 - الامتثال للشريعة الإسلامية سواء على المستوى العقدي أو على المستوى العملي؛ حيث الأحكام الشرعية والأحكام الأخلاقية فيما يكون به معاش العبد (الفرد) والجماعة والأمة (المجتمع)، ويتجلى ذلك الامتثال في اتباع مبدأ عام حيث الحلال وتجنب الحرام في كل شؤون العبد والجماعة، وبهذا يحصل صلاح المعاش والعباد في العاجل والآجل⁽²¹⁾

2- الأصل في نظام التمويل الإسلامي تحريم أكل أموال الناس بالباطل، وأبطل الباطل الربا والغرر؛ لما فيهما من تحصيل كسب لا يعكس حقيقة نفع سواء قائمة بالمال كما في الغرر، وكذلك في المبادلة الربوية⁽²²⁾ وعلى هذا فإنّ صيغ وأدوات التمويل تستهدف في واقع التعامل بما تحقيق النفع في العاجل والآجل، وللذات وللغير أيضاً.

3- يعتمد نظام التمويل الإسلامي في عملياته التمويلية للمشروعات على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، تحقيقاً للقاعدة المعيارية الموجبة: "الغرم بالغنم"، حيث لا تحصيل للربح دون أن يشرك في تحمل الخسارة إن وقعت، وكذلك القاعدة المعيارية التي تنص على "الخراج بالضمان"، أي المنفعة مقابل المخاطر⁽²³⁾ وبهذا يحقق التمويل الإسلامي مبدأ العدل.

4- توجيه الموارد القابلة للتمويل للأنشطة الاقتصادية الموصوفة بالنفع الحقيقي باعتبار أنّ في ذلك تحقيق لمقصد كلي شرعي متعلق بالمال، وعليه فإنّ أي مقصد يخرج عن هذا فهو خروج إلى الجور، ودخول في بؤس المعاش على مستوى العبد (الفرد) في دنياه وعلى مستوى مجموع العباد (الأفراد).

5- التمويل الإسلامي يعتمد في نقل الأموال لتوظيفها في واقع النشاط الاقتصادي من خلال صيغته وأدواته على قاعدة الجدارة الاقتصادية في اختيار المشروعات طالبة التمويل، مما يعني —

المبحث الثاني: تصور نظري مقترح لصندوق استثماري في بنك التنمية الاجتماعي.

في هذا المبحث نتناول دور التمويل الإسلامي في تقديم الصيغ والأدوات التمويلية التي تتناسب وتلائم طبيعة قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة في محاولة لمدي إمكانية دمج تلك الصيغ والأدوات؛ لزيادة فعالية الدور الوظيفي لبنك التنمية الاجتماعي، ومن خلال تأسيس صندوق استثماري، وعلى هذا يتم طرح النظري في الجزئيات الآتية:

المطلب الأول - تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه:

تعتمد الدراسة الحالية إلى بيان دور التمويل الإسلامي في دعم الجهود التمويلية لبنك التنمية الاجتماعي لقطاع المشروعات الصغيرة والناشئة من خلال قواعده التمويلية المعيارية، وخصائص الصيغ والأدوات التمويلية، ولكن قبل الشروع في البيان احتيج إلى بيان ماهية التمويل الإسلامي، ثم بيان خصائص التمويل الإسلامي.

أولاً - تعريف التمويل الإسلامي:

توجد عدة تعاريف للتمويل الإسلامي، ولكن هذه التعددية تعزى إلى عدة عوامل منها شمولية المعنى الذي يحاول أن يساوي به لفظ التمويل الإسلامي عند استعماله اللساني، وبعضها الآخر يوسع التعريف بتأسيسه على العقود الشرعية التي يلزم منه ذكرها، وحيث إنّ البيان هنا يقصر عن حاجة نقد تلك التعريفات والتوجه مباشرة إلى اختيار تعريف يكون اللفظ منطبقاً على عدد أكبر من المصاديق، فإنّ التعريف هو: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى الشخص باعتبار طبيعته الطبيعية والاعتبارية ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق الكسب الحلال"⁽²⁰⁾

ثانياً - خصائص التمويل الإسلامي:

يتناول هذا الجزء التمويل الإسلامي من حيث خصائصه سواء على مستوى تعدد، وتنوع أدواته وصيغته، وعلى مستوى بنيته

(23) القواعد الفقهية، علي احمد الندوي، ص 407؛ المنشور في القواعد، أبو بكر الزركشي، ج 2، ص 119؛ "جوامع الكلم في المعاملات المالية صور من الإعجاز البياني والتشريعي في المعاملات المالية في السنة النبوية، محمد النوري، ص 183-184؛ نحو نظام نقدي عادل، محمد عمر شابر، ص 99.

(20) أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق" معطى لبني، ص 332

(21) أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ج 4، ص 337

(22) مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، سامي السويلم، ص 13، 60؛ "واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة" علي صاري، وفتحي دغري، ص 7.

8- يلبي التمويل الاسلامي كافة الاحتياجات التمويلية للمشروعات سواء المتعلقة برأس المال الثابت و/أو رأس المال العامل، بل وبالتجديدات التوسعية أيضاً؛ وذلك لتنوع أدوات التمويل الإسلامي سواء القائمة على الشركة مضاربة ومشاركة وبكل صورها المتعددة، وعلى الائتمان التجاري وبكل أشكاله المختلفة⁽²⁹⁾

المطلب الثاني - الالتقاء الطبيعي بين التمويل الإسلامي وبنك التنمية الاجتماعي:

بعد بيان خصائص التمويل الإسلامي تعمد الدراسة إلى بيان الانسجام بين تلك الخصائص وطبيعة الدور الوظيفي لبنك التنمية الاجتماعي وعلى وصل بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى الإجابة عن السؤال: ما المدى الطبيعي للتداخل التكاملي بين التمويل الإسلامي وبنك التنمية الاجتماعي في خدمة قطاع المشروعات الناشئة، والصغيرة؟ وعلى النحو الآتي.

1- يتحد التمويل الإسلامي وبنك التنمية الاجتماعي في الامتثال للقواعد والأحكام الشرعية، حيث تقديم التمويل الشرعي.

2- يسعى بنك التنمية الاجتماعي إلى تحقيق المقصد الاجتماعي من تأسيسه، حيث مكافحة الفقر من خلال تقديم التمويل في شكل قرض حسن للأفراد والأسر التي لا تمتلك مورداً مالياً كافياً، مما يتولد عن تلك المشروعات الممولة من دخول للقطاع العائلي المستهدف ومن ثم تحسين الوضع المعيشي، بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة تستوعب جزء من القوى العاملة الوطنية. وهذا المقصد من مقاصد التمويل الإسلامي، حيث توجد من منتجاته وأدواته التمويلية ما يستوعبه، بل ويكسب البنك مصدراً يرد موارده المالية.

3- يسهم التمويل الإسلامي بدور وظيفي في دعم نصح بنك التنمية الاجتماعي، وذلك من خلال التعدد التنوعى للصيغ والمنتجات التمويلية

السبهي، ص 210-221.

(27) نحو نظام نقدي عادل، محمد شابرا، ص 102، ص 98، 120، 177.

(28) نحو نظام نقدي عادل، محمد عمر شابرا، ص 151؛ "خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، خديجة خالدي، ص 160-159.

(29) "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" أشرف محمد دوابة، ص 342-338؛ "الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية: تحليل نظري -"، ص 69-73.

وبآلية تلقائية — توجيه الموارد المالية القابلة للتمويل نحو النشاطات الاقتصادية المولدة للثروة، والمدرة للدخل أي للاستثمار الحقيقي، حيث إنتاج السلع والخدمات، وبهذا يحقق التمويل الإسلامي من خلال بنية صيغته وأدواته الكفاءة الاقتصادية⁽²⁴⁾

6- ارتباط أدوات التمويل الإسلامي ومنتجاته بالمخاطر المتعلقة بالأصول الحقيقية مما يعني أن المخاطر متصلة بملكية تلك الموجودات ومنافعها، وبالملكية وبالعمل يتم المشاركة في توزيع أحمال المخاطر كما في تحصيل المكاسب، وبهذا يكون القطاع المالي الإسلامي خادماً وتابِعاً للقطاع الحقيقي⁽²⁵⁾ بل إنَّ تلك الخاصية التي يتسم بها التمويل الإسلامي تسهم في: "تخفيف أثر الصدمات التي تواجه القطاع الحقيقي للاقتصاد، ومن ثم تقل تكاليف التصحيح"⁽²⁶⁾

7- أنّ طبيعة التمويل الإسلامي - ولاسيما المسددة في عقود الشركة (مضاربة/ مشاركة) — تعمل على التخفيف من حدة التفاوت بين مستويات توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد. وذلك من خلال تمكين من ليس لهم إلا خبرة العمل، ومورد مالي لا يمكنه من التأسيس لمشروع منتج نافع بالاستثمار في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبهذا يتولد زيادة عدد المشروعات الممولة، وبالتالي زيادة عدد الملاك واستيعاب عدد أكبر من القوى العاملة، ويؤكد ذلك قول شابرا: "إنَّ التمويل بالمشاركة يساعد في زيادة قاعدة انتشار ملكية المشاريع، ويساهم أيضاً إلى حد كبير في تحقيق هدف التوزيع العادل للدخل والثروة"⁽²⁷⁾ وبناء على هذا وما تقدم فإنَّ: "نظام المشاركة الإسلامي ليس قادراً فقط على تحقيق كفاءة أعظم في تخصيص الموارد بل هو قادر كذلك على الحد من تركيز الثروة والسلطة، وعلى ترسيخ أسس العدالة الاقتصادية والاجتماعية"⁽²⁸⁾

(24) نحو نظام نقدي عادل، محمد عمر شابرا، ص 102، ص 146، 147؛ "دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" بربري أمين وموازين عبد الحميد، ص 35.

(25) مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، سامي السويلم، ص 84 — 86؛ "كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية" صالح صالح، وعبد الحليم غربي، ص 3، 8 — 9؛ "واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة" علي صاري، وفتحي دغوير، ص 4.

(26) "الإسلام والوساطة المالية"، انجو كارستين، ص 88؛ مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، سامي السويلم، ص 85؛ "معضلة الاستقرار في النظم النقدية والمالية في ضوء المذهب الاقتصادي في الإسلام" عبد الجبار

تلك المشروعات، وذلك لحرص كلا الطرفين الشريكين على ذلك، فالبنك سيعمل ابتداءً على تحقق توقعي للجدارة الاجتماعية والمالية والاقتصادية من خلال معايير الفحص لترشيح أفضل طلبات التمويل لتأسيس المشروعات الإنتاجية والخدمية. والشريك من طالبي التمويل للمشروعات يكون حرصه أقوى لأنه في نهاية العملية التمويلية سيتملك المشروع بكامله⁽³⁰⁾ فضلاً عن أنّ هذا المنطق في التمويل يحقق دالة من الأهداف منها: توجيه الموارد المالية نحو النشاطات الاقتصادية النافعة للمجتمع، والعمل الدائم على تحسين الأداء المالي للمشروع، ورفع مستوى كفاءته، ومتابعة البنك للمشروع بمراحله المختلفة - تشغيلية، توسعية، ... - وتقديم الدعم الفني والنصح الإداري للمشروع، وهذا بدوره يضمن خفض حالات الفشل التي يمكن أن تعترض المشروعات في أسواقها.

10- يسهم التمويل الإسلامي من خلال صيغته وعقوده في تحقيق مقاصد بنك التنمية الاجتماعي، حيث خفض معدلات البطالة وإقواء ثقافة العمل الحر وكذلك محاربة الفقر.

11- أنّ نظام التمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة يوفر آلية أكفاء لتخصيص الموارد المالية؛ لأنّ المؤسسة التمويلية أيّاً كان مسمها إذا عملت بهذه المنظومة التمويلية فهي حريصة كل الحرص على البحث عن الفرص الاستثمارية الأفضل من حيث العوائد⁽³¹⁾

12- يوجد في بنك التنمية الاجتماعي مركز الأعمال، ومهمته تقديم الخدمات الفنية المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية، والمساعدة بالتدريب على الشؤون المالية والإدارية، وكذلك مواجهة حالات التعثر، ونحو ذلك من مجموعة الخدمات المهنية. وحيث إنّ العمل بصيغ وعقود التمويل الإسلامي تتطلب تلك الخدمات؛ لأنها قائمة على الشركة التي تتحول فيها العلاقة من مانح قرض إلى علاقة مانح تمويل مشترك مع مالك المشروع المتمول، وفي هذا النوع من العلاقات يظهر حرص كل طرف على نجاح المشروع، ويتجسد ذلك في تجنيد بنك التنمية الاجتماعي ممثلاً في المشروع المقترح خبراته الفنية والمهنية في دعم استدامة المشروعات الممولة.

وبناءً على ما تقدم نخلص إلى أنّ الفكر التمويلي الإسلامي

(31) نحو نظام نقدي عادل، محمد عمر شابر، ص 102، ص 146

التي تلبي مختلف برامج بنك التنمية الاجتماعي.

4- يجد بنك التنمية الاجتماعي في منظومة التمويل الإسلامي ما يمد موارده المالية بعوائد المساهمة في مشروعات القطاع الذي يخدمه سواء على مستوى التأسيس، وعلى مستوى التوسع والتجديدات في المشروعات القائمة.

5- أنّ التمويل الإسلامي بصيغ الشركة (مضاربة/ مشاركة) يضمن الاستدامة المالية لبنك التنمية الاجتماعي، وذلك من خلال العوائد المالية التي يتحصل عليها البنك بكونه شريكاً مع المشروع الممول، وعليه يعد توسع البنك في استخدام صيغ ومنتجات التمويل الإسلامي أداة تلقائية للتوازن بين مقاصده الاجتماعية والمالية.

6- تتسق طبيعة التمويل الإسلامي مع معايير بنك التنمية الاجتماعي في ترشيح طلبات التمويل للمشروعات سواء الإنتاجية والخدمية، إذ يحرص البنك على الجمع التكاملي بين العائد الاجتماعي والعائد المالي والاقتصادي، وبهذا الاتساق الطبيعي يتمكن البنك من تحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه.

7- أنّ التمويل الإسلامي بتعددية أنواعه يمنح بنك التنمية الاجتماعي قوة لتعزيز قدرات المشروعات الناشئة والصغيرة، ولاسيما في المراحل التشغيلية، حيث الانطلاق وحدوث تأسيس لطاقت إنتاجية وتوسعات جديدة؛ وذلك لتوفر أدوات تمويلية تستجيب لتكاليف التوسع، بل وتكلفت أقل كأداة المراجعة والتمويل التأجيري ونحو ذلك من أدوات التمويل الإسلامي.

8- تعتمد عمليات التمويل بالمشاركة على تقاسم المخاطر بين بنك التنمية الاجتماعي كطرف شريك في المشروع المرشح للتمويل، وطالب التمويل كطرف مقابل في العملية التمويلية؛ مما يؤدي إلى خفض تكلفة الاستثمار، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة عدد المشروعات، وكذلك رفع متوسط حجم الاستثمارات الحالية. فضلاً عن أنّ ذلك فيه تحقيق لمقصد العدالة الاجتماعية.

9- أنّ منطق المشاركة في الأرباح والخسائر وفقاً للقاعدة المعيارية الموجبة: "الغرم بالغنم" يدفع بنك التنمية الاجتماعي والمشروعات الممولة إلى رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتحسين مستمر لأداء

(30) وذلك لأنّ البنك سيعمد إلى أسلوب المشاركة المؤقتة التي تنتهي إلى

تمليك طالب التمويل للمشروع وخروج البنك من هذه المشاركة بعد أجل

يوجد العديد من المسوغات النظرية والعملية التي يستند إليها التصور للمشروع المقترح لتسويغ وجوده، ولتفعيل نظام التمويل الإسلامي في بنك التنمية الاجتماعي، ومنها الآتي:

- 1- تحسين أداء بنك التنمية الاجتماعي ورفع من كفاءته بما يؤدي إلى زيادة مساهمته في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة.
- 2- تفعيل الدور الوظيفي لبنك التنمية الاجتماعي في محاربة الفقر ومكافحة البطالة عبر تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة.
- 3- يوجد حجم طلب على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والناشئة من قبل الأفراد والأسر لا يقابل بعرض الموارد المالية الكافية لتمويلها من قبل بنك التنمية الاجتماعي، وبهذا يفقد الاقتصاد السعودي قدرًا كبيرًا من المشاريع التي يمكن أن تسهم في الناتج المحلي، وكذلك في تحسين المستوى المعيشي، وتوليد فرص عمل للمواطنين. ويتأكد ذلك باستهداف رؤية المملكة (2030) لرفع نسبة الائتمان المصرفي الممنوح إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من (5%) إلى حوالي (20%) في عام (2030)⁽³⁵⁾؛ لما في ذلك من تحقيق لهدف في الرؤية، حيث زيادة نسبة مساهمة قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (35%) بحلول عام 2030م⁽³⁶⁾ وعليه فإن الحاجة ماسة إلى سد تلك الفجوة التمويلية، أو الحد من وسع قطر دائرتها.
- 4- أن إدارة التمويل للمشروعات الصغيرة والناشئة وفق منطق المشاركة في الأرباح والخسائر يرفع من الكفاءة الاقتصادية لبنك التنمية الاجتماعي وتحقيق الاستدامة المالية، وكذلك تحقيق المقاصد الاجتماعية التي يتقصد بها بنك التنمية الاجتماعي؛ وذلك لما تتسم به أدوات وصيغ التمويل الإسلامية من تضمين تلك المقاصد في بنيتها الذاتية أصلاً.
- 5- أن الفكر التمويلي الإسلامي بتعددية ما يقدمه من أدوات وصيغ تمويلية يمنح بنك التنمية الاجتماعي سعة في النطاق التشغيلي من حيث الانتقال من أداة تمويلية وحيدة: التمويل الإنتاجي - القرض الحسن - إلى العمل بعدد من أدوات التمويل

يؤدي دورًا في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال قواعده التمويلية المعيارية، وخصائص الصيغ والأدوات التمويلية التي تتسق مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن السؤال: كيف يمكن تفعيل منظومة التمويل الإسلامي في العملية التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة والناشئة من قبل بنك التنمية الاجتماعي؟

المطلب الثالث - تصور نظري مقترح لصندوق استثماري في بنك التنمية الاجتماعي:

يعد قطاع المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي تستحوذ على اهتمام من قبل حكومات دول العالم باختلاف أنظمتها؛ وذلك لقدرة القطاع على توليد فرص العمل، وكذلك إسهامه في النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبدلالة المؤشرات الكمية فإن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي يسهم ب(22,3%) من الناتج الإجمالي المحلي لعام 2017 وبلغت نسبة مساهمته في التوظيف بحوالي (64%)⁽³²⁾ وتشكل مشروعات القطاع ما نسبته (99%) من عدد المنشآت الإنتاجية والخدمية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، وبعدها بلغ (750,000) منشأة⁽³³⁾، ولتلك الأهمية سواء على المستوى النظري أو على مستوى الخبرة الدولية عمدت حكومة خادم الحرمين الشريفين إلى صناعة السياسات وتصميم البرامج والمبادرات التي تعمل على تنمية واقع القطاع⁽³⁴⁾ من خلال كيانات تمويلية داعمة له، ومنها بنك التنمية الاجتماعي.

وعلى الرغم من الدور الفاعل الذي قام به بنك التنمية الاجتماعي في تنمية قطاع المشروعات الناشئة، والمتناهية الصغر، والصغيرة وفي تعزيز الأمان الاجتماعي إلا أن البنك ككيان تمويلي غير ربحي يعتمد بشكل أساسي على المخصصات المالية من موازنة الحكومة، مما يقيد نطاقه، ومن ثم يحد من أثره. وعلى هذا قامت الدراسة الحالية ببيان الكيفية التي يمكن اتساع النطاق، وتوسعة محيط الأثر، وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها: كيف يمكن تفعيل الدور الوظيفي لبنك التنمية الاجتماعي؟

أولاً - المسوغات النظرية والعملية للمشروع المقترح:

عبد المنعم وآخرون، ص 90-93
 (35) المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هبة عبد المنعم وآخرون، ص 87
 (36) المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هبة عبد المنعم وآخرون، ص 92

(32) المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هبة عبد المنعم وآخرون، ص 86.
 (33) المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هبة عبد المنعم وآخرون، ص 87؛ "المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المرصد، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ص 4.
 (34) المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هبة

- استثماري يتبع بنك التنمية الاجتماعي إلى الأهداف الآتية:
- 1— المساهمة في حل مشكلة محدودية الموارد القابلة للتمويل من قبل بنك التنمية الاجتماعي.
 - 2— المساهمة في خفض جزئي لحجم الفجوة التمويلية القائمة في سوق المشروعات الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة.
 - 3— المساهمة في زيادة معدلات تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - 4— تعزيز القدرات التمويلية لبنك التنمية الاجتماعي وبما يحقق الاستدامة المالية.
 - 5— تفعيل الفكر التمويلي الإسلامي والاستفادة منه في توسعة أدوات التمويل ذات البنية التأثيرية في القطاع الحقيقي.

خامساً - الترتيبات التنظيمية والتشغيلية للصندوق:

إنّ مقترح الصندوق يتسق مع الأهداف المرسومة في نظام بنك التنمية الاجتماعي، ومع آليات تشغيله عبر البرامج والخدمات المالية وغير المالية، مما يعني أنّه لا حاجة إلى بناء نظام للصندوق إلا ما كان من المسائل التي يمكن إلحاقها بنظام البنك بعد إقراره، ومن ذلك الترتيبات التنظيمية والتشغيلية، وعلى النحو الآتي:

1 - الترتيبات التنظيمية:

تناول في هذه الفقرة الترتيبات التنظيمية للصندوق التي تظهر من خلال موقعه على الخريطة التنظيمية للبنك، وعليه تتحدد العلاقة التنظيمية بين الصندوق والبنك، والتنظيم الداخلي للصندوق، وعلى هذا تنقسم الفقرة إلى عنصرين أساسيين، هما:

1/1 - العلاقة التنظيمية بين الصندوق والبنك.

1/2 - التنظيم الداخلي للصندوق.

1/1 - العلاقة التنظيمية بين الصندوق والبنك:

إنّ تبعية الصندوق المقترح لبنك التنمية الاجتماعي أمر يفرضه الواقع، لكن المشكلة تبرز في كيفية تحديد هذه التبعية من الناحية التنظيمية التي يمكن بيانها من خلال الخريطة التنظيمية لبنك التنمية الاجتماعي وفق البدائل الآتية:

البديل الأول: إذا كان الإطار التنظيمي للبنك — كما ورد في المبحث الأول — ينقسم إلى ثلاث مستويات هي المجلس الأعلى للبنك بتشكله النظامي، والإدارة العليا، والإدارة التنفيذية ممثلة في تلك الوحدات الإدارية، فإنّه يمكن أن يتحدد الوضع التنظيمي في هذا البديل ضمن الإدارة التنفيذية على أساس أنّه عمل تنفيذي يرتبط بتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة والأسر المنتجة، ويتأسس على ذلك جهاز الصندوق.

التي تلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأموال اللازمة لرأس المال الثابت، وكذلك لرأس المال العامل، بل وتعزيز قوة البقاء لها في أسواقها المختلفة.

- 6- يعاني بنك التنمية الاجتماعي من محدودية الموارد التمويلية، ومن ثمّ فإنّ مقدراته التمويلية لا تستجيب للطلب الكامن والمتوقع من قبل الأسر والشباب على الدخول في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 7- لن يتمكن بنك التنمية الاجتماعي من زيادة حجم القروض، ولا سيما الإنتاجية التي تعزز من نمو قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة إلا من خلال تطوير وتنمية الموارد المالية، ولا يتم ذلك إلا من خلال أدوات التمويل الإسلامية التي تقوم على تحصيل العوائد والمشاركة فيها.

8- فتح قنوات لإيرادات جديدة تدعم الموارد المالية لبنك التنمية الاجتماعي وبهذا تتحقق الاستدامة المالية.

9- تعزيز الهدف الاستراتيجي لرؤية 2030 فيما يتعلق بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث تعزيز معدلات نموه من جهة، والاستجابة للتحوّل النوعي الذي يشهده مجال التوظيف حيث الكسب بالعمل الحر من جهة أخرى.

وعلى ما تقدم فإنّ المحاولة المقترحة تجد جدواها في تلك المسوغات بشقيها النظري والعملية، ويزيد من قوة الجدوى البناء التأسيسي الآتي.

ثانياً - لمحة أولية عن المشروع المقترح:

تستند فكرة المقترح على تلك العلاقة التشاركية في الغايات وفي طبيعة المجال بين بنك التنمية الاجتماعي والفكر التمويلي الإسلامي، وتنطلق بالتالي إلى تأسيس صندوق استثماري خارج عن إطار بنك التنمية الاجتماعي القائم مع كون تبعيته التنظيمية للبنك، ويستهدف زيادة نمو قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة بأدوات التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ الشراكة المقيدة بزمن محدد.

ثالثاً - التعريف بصندوق بنك التنمية الاجتماعي:

يمكن للدراسة تعريف الصندوق بأنّه: "وعاء مالي يتكون من مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل بنك التنمية الاجتماعي لتمويلها وتوجيه عوائده لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة من خلال أدوات التمويل الإسلامية بما يعزز من قوة استدامته".

رابعاً - أهداف التأسيس للصندوق:

تسعى الدراسة من خلال مشروعها المقترح في تأسيس صندوق

1/2/2- تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة:

يعد تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة الوظيفة الأساسية للصندوق والهدف الموصل لغاية رئيسة ألا وهي رفع معدلات نمو وتعزيز قدرته التنافسية.

وتتمثل هذه الوظيفة في عدد من الاختصاصات من بينها دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشروعات طالبة التمويل وإجراء المفاضلة بين تلك الطلبات وصولاً إلى ما يحقق المعايير الموضوعية من قبل الصندوق والمختصة بتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة. ومن خلال تصميم وتقديم منتجات تمويلية متنوعة تلبي الاحتياجات التمويلية لمشروعات القطاع سواء في مرحلة التأسيس والانطلاق و/أو في مرحلة النمو لتوفير راس المال العامل في كل دروات التشغيل للمشروع وتمويل تكاليف التوسعات اللاحقة، وكذلك الإيفاء بالاحتياجات التمويلية للمشروعات التي تعاني من التعثر؛ وذلك لتمكينها من تنفيذ برامج إعادة الهيكلة اللازمة للانعاش والخروج من الأزمات.

ويمكن للصندوق أن يباشر هذه الوظيفة من خلال لجنة مؤقتة في المرحلة التجريبية أو فيما بعد وحدة إدارية يطلق عليها إدارة تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة، ويتكون هيكل الوحدة من مجموعة من الموظفين على مستوى الفروع أو المركز الرئيس يقومون بكل ما يختص بطلبات التمويل منذ مرحلة الاستلام للطلب من العميل وحتى التصفية النهائية للمعاملة.

1/2/3 - الهيكل التنظيمي للصندوق:

طبقاً لما ذهب إليه الدراسة من أنّ الصيغة التنظيمية للصندوق هي اللجان التي تم تسويتها باعتبار أنّ المقترح نموذج تشغيلي مرحلي مؤقت سواء على مستوى العمل على تنفيذه، و/أو على تصور أنّه مسودة مشروع أولية قابلة للتعديل بناء على النقاش الذي يمكن أن يعقده بنك التنمية الاجتماعي ليكون بنية تحتية لمشروع يصبغ بالصبغة التنظيمية التي تنحو منحى التأسيس بالأقسام الإدارية، وعليه فإنّ الهيكل التنظيمي للصندوق يتكون من عدد من اللجان، وتظهر الخريطة التنظيمية في صورة هرمية.

سادساً - موارد الصندوق:

تتمثل مصادر الموارد المالية للصندوق في:

1 — مصادر داخلية: وهي عبارة عن تحويل أو تخصيص نسبة من رأس مال البنك والمخصصات المالية السنوية التي تستقطع من

البديل الثاني: يكون فيه موقع الصندوق مرتبطاً بالمجلس الأعلى للبنك؛ وذلك لما له من أهمية على مستوى عمليات ونشاطات الصندوق.

البديل الثالث: ويقوم على تصور وجود علاقة أفقية بين البنك والصندوق كتنظيمين يعملان معاً، ويتم ذلك من خلال إحدى وسائل الربط الأفقية وهي اللجنة التوجيهية.

وبناء على تلك البدائل رأيت الدراسة أنّ البديل الثالث يمكن - ولو بشكل مؤقت - أن يعاد النظر فيه بعد قطع شوط من التجربة.

1/2 - التنظيم الداخلي للصندوق:

حتى يمكن وضع تصور ابتدائي للتنظيم الداخلي للصندوق فإنّه يلزم أن نحدد أنشطة الصندوق والاختصاصات المناط به، وآليات إدارته. وعلى هذا يمكن تقسيم أنشطة الصندوق والاختصاصات اللازمة له في الآتي:

1/2/1 - تسمير الأصول المالية للصندوق:

إنّ بنك التنمية الاجتماعي كان يسير نشاطاته التمويلية من خلال موارد التي تمثل الحصة الأكبر في المخصصات التي تمنح من قبل الموازنة العامة، وبوجود الصندوق ستزداد تلك الموارد بالعمل على استثمار ولو جزء منها في أسواق الأسهم والصكوك الاستثمارية وفي سوق العقار وفي صفقات تجارية وأشبه ذلك؛ مما يؤدي إلى زيادة موارد عبر عوائد تلك الاستثمارات التي يعاد استثمارها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة وفق منطق التشارك المقيد بزمن محدد، وهذا بدوره يعني رفع معدل نمو القطاع.

ويلزم لأداء هذه الوظيفة أو النشاط المهم إنشاء جهاز إداري — لجنة إدارة الاستثمار ولو بشكل مرحلي — في التنظيم الداخلي للصندوق مخصص ومتخصص في إدارة الاستثمار، وأساليب الاستثمار للموارد المالية التي بحوزة الصندوق، وقد يلحق به وحدات إدارية مساندة لتلك الوظيفة المحورية للصندوق من مثل إدارة المخاطر ونحو ذلك.

وتتلخص مهام اللجنة الاستثمارية في دراسة الفرص الاستثمارية في أسواق المال وأسواق السلع والخدمات. وتصميم الاستراتيجية الاستثمارية. وتتكون اللجنة من المتخصصين المؤهلين في إدارة الاستثمار ويمكن أن تتشكل اللجنة من عدد من موظفي الصندوق إلى جانب ممثلين من الخارج، كممثلين من هيئة سوق المال وبيوت الخبرة والوسطة المالية⁽³⁷⁾

2- أنّ هذا التحول أو الإضافة التنظيمية على البنك من خلال تأسيس صندوق تابع له سيحيل البنك إلى مساهم في المشروعات الممولة، وذلك بعد أن كان فقط مانحاً لقرض؛ مما يحقق له عوائد تزيد من حجم مقدرته التمويلية.

3- أنّ مقترح الصندوق يتسق مع الأهداف المرسومة في نظام بنك التنمية الاجتماعي، ومع آليات تشغيله عبر البرامج والخدمات المالية وغير المالية، مما يعني أنّه لا حاجة إلى بناء نظام للصندوق إلا ما كان من المسائل التي يمكن إلحاقها بنظام البنك بعد إقراره، ومن ذلك الترتيبات التنظيمية والتشغيلية.

4- كون الصندوق أحد الأجهزة الفرعية الإدارية التابعة لبنك التنمية الاجتماعي فإنّ ذلك يمنحه استغلال البنية التحتية الإدارية والقانونية والخبرة التراكمية في إدارة تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة، ويجني مزايا الانتماء إلى البنك.

5- أنّ التحول إلى صيغ التمويل الإسلامي سيرقي من المقدرات المعرفية للمشروعات الممولة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر سواء على مستوى الفن الإنتاجي، وعلى مستوى التسويق، وعلى مستوى الفن المحاسبي، وذلك لكون البنك ممثلاً في الصندوق هو شريك في الأرباح، كما أنّه يتحمل مسؤولية خسارة الأموال الممولة لتلك المشاريع في حالة خسارتها وخروجها من السوق.

6- أنّ العمل بمنطق المشاركة في الأرباح والخسائر يسهم في التلبية لأفضل المشروعات المتنافسة على تمويل الصندوق، وذلك لخضوعها لمعايير الفحص الاجتماعية والاقتصادية، وهو مما يسهم في رفع الكفاءة الاجتماعية الاقتصادية مقارنة بما هو قائم من آلية التمويل بالقرض الحسن.

7- تعزيز أداء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم رفع معدل إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.

8- يسهم وجود الصندوق في إتاحة مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والناشئة من خلال عوائده الاستثمارية في المحافظ المالية والعقارية.

9- زيادة عدد المشروعات الصغيرة والناشئة، ومن ثمّ زيادة فرص العمل التي تولد من تلك المشروعات الداخلة في الأسواق المختلفة.

إيرادات الموازنة العامة، وكذلك ما يمتلكه البنك من أصول مالية وغير مالية.

2 - مصادر خارجية وتتكون من:

- العوائد الاستثمارية المتأتية من استثمارات الصندوق لموارده المالية.
- الدخل الذي يدر على الصندوق من تمويله للمشروعات الصغيرة والناشئة والأسر وفق منطق التشارك المقيد بزمن محدد.
- إيراد الرسوم على خدماته المالية وغير المالية.
- الأموال المتحصلة من خلال قناة إبراء الذمم التي تم إقرار إحالتها لصالح بنك التنمية الاجتماعي.

2 - الترتيبات التشغيلية:

تختص الترتيبات التشغيلية في هذه الجزئية من البناء النظري بالكيفية التي يتم من خلالها أداء وظيفة الصندوق بتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة، وبيان ذلك في الآتي:

بناء على ما ثبت من أنّ منظومة التمويل الإسلامي تخدم القطاع العيني الحقيقي، وكذلك انسجامها مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها، وما يتولد عنها من منافع في المقصدين الاجتماعي والاقتصادي، فإنّه يمكن للصندوق في إدارته لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والناشئة أن يستخدم صيغة الشراكة وبصورها المتعددة وإن كان بوجه خاص المشاركة المنتهية بالتمليك⁽³⁸⁾ التي يمكن قرنها بصيغ تمويلية كالمرابحة، والإجارة وغير ذلك من أدوات تمويلية توفى باحتياجات المشروعات المستفيدة إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي)، وإما من مستلزمات العملية الإنتاجية (تمويل رأس المال العامل)، أو لتغطية تكاليف التوسع في أنشطتها القائمة⁽³⁹⁾

سابعاً - جدوى التأسيس للصندوق:

دون شك أنّ العمل على تنفيذ مقترح تأسيس صندوق لإدارة الاستثمار والتمويل في بنك التنمية الاجتماعي سيحقق دالة من المنافع على مستوى الاقتصاد الجزئي، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، وبيان ذلك فيما يأتي:

- انتقال بنك التنمية الاجتماعي من الصيغة الأحادية - حيث التمويل بالإقراض الحسن فيما يتعلق بقطاع المشروعات الصغيرة والناشئة - إلى تمويل إسلامي متعدد التنوع يلبي مختلف الاحتياجات التمويلية لتلك المشروعات.

ومضاربة ومرابحة ونحو ذلك مما لا حاجة إلى إعادة تكرارها هنا.

(38) حيث تنتقل ملكية المشروع إلى المستفيد

(39) ومن المشهور كيفية تطبيق صيغ التمويل بالعقود الشرعية مشاركة

- العمل على دعمه وتعزيز قوته التمويلية.
- يسهم تأسيس صندوق استثماري لبنك التنمية الاجتماعي في زيادة مقدراته التمويلية.
- في إنشاء صندوق استثماري لبنك التنمية الاجتماعي استغلال أمثل للأصول المالية وغير المالية التي يملكها بنك التنمية الاجتماعي.
- أن تحويل بنك التنمية الاجتماعي من صيغة وحيدة حيث الإقراض إلى صيغ متعددة يرفع من مستويات البقاء في السوق، وتقليل حالات التعثر.
- يعظم دور بنك التنمية الاجتماعي إذا كان مستثمرًا وفق عقود المشاركة مع طالبي التمويل الراغبين في تأسيس مشروعات إنتاجية كانت أو خدمية.
- أن إنشاء صندوق استثماري لبنك التنمية الاجتماعي يسهم بشكل كبير في دعم الاستدامة المالية وفيه ضمان لتحقيق المقاصد الاجتماعية والمالية والاقتصادية للبنك.
- التوصية.**
- توصي الدراسة بإنشاء صندوق استثماري في بنك التنمية الاجتماعي.
- قائمة المراجع:**
- "استثمار أموال الزكاة كآلية للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية المحلية في الجزائر — صندوق الزكاة ولاية الشلف أمموجا" دحامي ياسين، ونوي الحاج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بو بن علي شلف، ع: 25، مج: 17، 2021م.
- "أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق" معطى لبنى، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبدالحميد بن باديس، مستغانم، مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي " ع: 2، 2015م.
- "الإسلام والوساطة المالية"، انجو كارستين، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ع: 1، مج: 2، 1984م.
- "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" أشرف محمد دوابة، ضمن بحوث الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2006م.
- 5— أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور سلمان، دار ابن الجوزي، الرياض،
- 10- تقديم مساهمة كبيرة وطموحة في جهود بنك التنمية الاجتماعي نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال تحسين المستوى المعيشي للأطراف المستفيدة من تمويل الصندوق، وكذلك الإقلال من حدة ودائرة الفقر.
- 11- التوازن بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي عبر تشغيل بنك التنمية الاجتماعي لصيغ وأدوات التمويل سواء القائمة على الشركة مضاربة ومشاركة، و/ أو المرتكزة على الائتمان التجاري، وذلك بتحصيل المكاسب المالية التي تعود إليه، وفي الوقت نفسه تحقيقه للعائد الاجتماعي المرسوم له.
- 12- تعزيز نهج الاستدامة المالية حيث الاستمرار في تقديم الخدمات التمويلية والفنية، وذلك من خلال المورد المالي الناتج عن إسهام بنك التنمية الاجتماعي في تأسيس المشروعات إنتاجية كانت أو خدمية، وكذلك في تمويل تكاليف التوسعات الجديدة في المشروعات القائمة، وكذلك إيراد الرسوم والعمولات.
- 13- أن قيام بنك التنمية الاجتماعي بتقديم خدماته المالية عبر منظومة التمويل الإسلامي سيقفل من حالات التعثر والفشل جهة المشروعات؛ وذلك لرفع مستوى كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتقدم بها المشروعات طالبة التمويل، حيث تكون أقرب إلى حقيقة الواقع ومطلب ينفذ من خلال معايير التفضيل حتى على مستوى الترشح لنيل التمويل، وهو بخلاف كونه إجراءً شكلياً ضمن طلبات التمويل في ظل الصيغة الوحيدة للبنك، حيث تقديم القرض الحسن.
- 14- رفع مستوى الثقة من قبل طالبي التمويل لمشروعاتهم الاقتصادية بدخول بنك التنمية الاجتماعي شريكاً في التمويل وداعماً قوياً للبقاء في السوق.
- 15- الاسهام في رفع مستوى التكافل الاجتماعي، ومن ثم تحقيق مجتمع التكافل والتساند العضوي.
- 16- إيجاد علاقة الشركاء بين بنك التنمية الاجتماعي والمتمولين من أصحاب المشروعات الصغيرة والناشئة مما يضمن — بمشيئة الله تعالى - الاستدامة السوقية.
- النتائج والتوصية.**
- النتائج:**
- بناء على تساؤلات الدراسة وفرضها الرئيس يمكن للدراسة أن تخلص إلى الآتي:
- أن بنك التنمية الاجتماعي يقوم بمهام عظيمة النفع، مما ينبغي

- د ط ، 142هـ
- آخرين، من بحوث ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 2013م.
- "القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- 2001.2015م"، حمو مريم، موحابدالحى زهرة " مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017م،
- "كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية" صالح صالحى، و عبدالحليم غربي، ضمن بحوث الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009م.
- مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، سامي بن إبراهيم، نماء للبحوث والدراسات، القاهرة، ط2، 2021م
- المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هبة عبدالمعتم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، صندوق النقد العربي 2019م
- "معضلة اللاستقرار في النظم النقدية والمالية في ضوء المذهب الاقتصادي في الإسلام"، عبدالجبارحمد السبهاني، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، ع:3، مج:30، 2017م.
- "المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المرصد، تقرير الربع الأول لعام 2022، صادر من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية.
- المنشور في القواعد، أبو بكر الزركشي، تحقيق: تيسير أحمد، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، ط 2، 1975م
- موجز السياسات، صندوق النقد العربي، سلسلة بحثية اصدار 2019م. صندوق النقد العربي(2019م)
- الموسوعة الفقهية الكويتية، مجموعة من العلماء، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، در السلاسل، الكويت، ط3، 1404هـ
- الموقع الالكتروني لمنصة منشآت <https://www.alyaum.com/articles/>
- نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية. محمد عمر شابر، ترجمة، سيد محمد سكر، مراجعة د رفيف المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا: الولايات المتحدة الأمريكية، ط. 2، 1990م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد الزبيدي، تحقيق: علي شري، دار الفكر، بيروت، 1414هـ
- تقرير بنك التنمية الاجتماعي السنوي 2021م
- " تقييم أداء صناديق الاستثمار المحلية في جمهورية مصر العربية" نجوى عبدالله سمك، سلسلة بحوث علمية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ع:7، يناير 2000م.
- " الدور التمويلي للزكاة بصيغة القرض الحسن وأثره على التنمية " غميم راوية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، ع:12، 2015م.
- "جوامع الكلم في المعاملات المالية صور من الإعجاز البياني والتشريعي في المعاملات المالية في السنة النبوية، محمد النوري، مجلة اعجاز الدولية للتأمل والبحث العلمي، هيئة الاعجاز العلمي بشمال المغرب، ع:6، مج 6
- "خصائص و أثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة و المتوسطة"، خديجة خالدي، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية(الواقع و التحديات)، جامعة الشلف- الجزائر، 2004م
- " دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" بربري أمين وموازين عبدالحميد، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الواد، ديسمبر 2017م.
- " دور صناديق الثروة السيادية في مواجهة أزمة كوفيد 19" سمير أوسعيد، وأحمد رجراج، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ع:10، مج: 42، س: 4، 2021م
- صناديق الاستثمار وانعكاسها على بعض مؤشرات الأسواق المالية، جهاد فيصل الجليحاوي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 1440هـ، 2019م.
- " الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية- تحليل نظري - " أمية قسول، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع:19، 2018م
- "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة — دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" محسن ناصر

- Covid-19 Crisis,” Samir Osaid and Ahmed Rajraj, Journal of the Institute of Economic Sciences, University of Algiers, P: 10, Vol.: 42, Q: 4, 2021 AD
- Investment funds and their reflection on some financial market indicators, Jihad Faisal Al-Jelhwai, Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq, 1440 AH, 2019 AD.
 - “The developmental nature of financing and investment formulas based on the concept of indebtedness in Islamic banks - theoretical analysis -” Umayya Qassoul, The Academy for Social and Human Studies, p.: 19, 2018 AD
 - “Al-Hassan Micro Loan for Financing Productive Families - An Evaluation Study of the Activities of the National Agency for the Management of Micro-Credit” Mohsen Nasser and others, from the research of the Second International Sfax Forum on Islamic Finance, 2013.
 - “The Good Loan and its Role in Financing Small and Medium Enterprises in Algeria 2001-2015 AD,” Hamo Maryam, Mohabd El-Hay Zahra, “Master’s thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, Ahmed Deraya Adrar University, 2017 AD,
 - “The efficiency of Islamic financing formulas and methods in containing crises and cyclical fluctuations,” Saleh Salehi and Abdul Halim Gharbi, within the research of the International Scientific Forum, the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, Laboratory of Partnership and Investment in Small and Medium Enterprises, 2009.
 - 19—An Introduction to the Fundamentals of Islamic Finance, Sami bin Ibrahim, Namaa for Research and Studies, Cairo, 2nd edition, 2021 AD
 - Micro, small, and medium enterprises in the Arab countries, Heba Abdel Moneim, Alwaleed Talha, Tariq Ismail, Arab Monetary Fund 2019
 - “The dilemma of instability in monetary and financial systems in the light of the economic doctrine in Islam,” Abdul-Jabbar Hamad Al-Sabhani, King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics, P: 3, Vol.: 30, 2017 AD.
 - “Small and Medium Enterprises” Al-Marsad, first quarter report for the year 2022, issued by the General Authority for Small and Medium Enterprises, Kingdom of Saudi Arabia.
 - Al-Manthur fi Al-Qawa’id, Abu Bakr Al-Zarkashi, investigation: Tayseer Ahmed, Kuwaiti Ministry of Awqaf, Kuwait, 2nd edition, 1975 AD
 - Policy brief, Arab Monetary Fund, research series, 2019 issue. Arab Monetary Fund (2019)
 - 24——Kuwaiti Encyclopedia of Jurisprudence, a group of scholars, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Dar al-Salasil, Kuwait, 3rd edition, 1404 AH
 - The website of the Monshaat platform <https://www.al-yaum.com/articles/>
 - Towards a Just Monetary System: A Study of Money, Banks, and Monetary Policy. Muhammad Omar Shabra, translation, Syed Muhammad Sukkar, reviewed by Dr. Rafik al-Masri, Global Institute of Islamic Thought, Virginia: United States of America, p. 2, 1990 AD.
 - The Social Development Bank system.
 - “Realistic and Appropriate Islamic Financing for Small and Medium Professional and Craftsmen Projects” Ali Sari and Fathi Daghbir, within the papers of the Second International Forum on: Islamic Finance, Tunisia, 2013

— نظام بنك التنمية الاجتماعي.

— “واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة” علي صاري، وفتحي دغبرير، ضمن أوراق الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، تونس، 2013

List of Sources and References:

- “Investing zakat funds as a mechanism to contribute to financing local development projects in Algeria - the zakat fund in the state of Chlef as a model.” Dahamni Yassin, and Nawi Al-Hajj, North African Economics Journal, Hassiba Bou Ben Ali Chlef University, P.: 25, MG: 17, 2021 AD.
- “Islamic financing methods and formulas for micro-enterprises between theory and practice,” Moaty Lobna, Journal of Finance and Markets, Abdelhamid Ibn Badis University, Mostaganem, Macroeconomic Dynamics Laboratory, p.: 2, 2015.
- “Islam and Financial Intermediation,” Anjo Carsten, Journal of Islamic Economics Research, Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, P: 1, Volume: 2, 1984 AD.
- “The Problem of Financing Small and Medium Enterprises in the Arab Countries,” Ashraf Muhammad Dawaba, within the research of the International Forum: Requirements for Qualifying Small and Medium Enterprises in the Arab Countries, 2006.
- Flags of those who signed on the authority of the Lord of the Worlds, Ibn al-Qayyim, Muhammad bin Abi Bakr bin Qayyim al-Jawziyyah, investigation: Mashhour Salman, Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh, Dr. I, 142 AH
- The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary, Muhammad Al-Zubaidi, investigation: Ali Shri, Dar Al-Fikr, Beirut, 1414 AH
- The annual report of the Social Development Bank 2021 AD
- “Evaluating the Performance of Local Investment Funds in the Arab Republic of Egypt,” Nagwa Abdullah Samak, Scientific Research Series, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, p. 7, January 2000.
- “The financing role of zakat in the form of a good loan and its impact on development,” Ghimim Rawia, Economic Research Journal, Blida University, p. 12, 2015.
- “Unanimous Words in Financial Transactions, Images of the Rhetorical and Legislative Miracles in Financial Transactions in the Prophet’s Sunnah,” Muhammad Al-Nouri, International Ijaz Journal for Meditation and Scientific Research, Scientific Miracles Authority in Northern Morocco, P: 6, Vol. 6
- “Characteristics and Impact of Islamic Finance on Small and Medium Enterprises,” Khadija Khaldi, The First National Forum on the Algerian Banking System and Economic Transformations (Reality and Challenges), Chlef University - Algeria, 2004
- “The Role of Islamic Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Algeria,” Berber Amin and Mawazine Abdel Hamid, National Forum on the Problem of Sustaining Small and Medium Enterprises in Algeria, University of Martyr Hama Lakhdar El Oued, December 2017.
- “The Role of Sovereign Wealth Funds in Confronting the